



التأويل التداولي المفهوم والتكوين والتجليات

الدكتور خالد حوير الشمس

الملخص:

هدف البحث التتقيب عن التأويل بوصفه لحظة في مقام التواصل التداولي. وهنا يتوجب استجلاء مفهومه لدى التداوليين، وعقد مقارنة مع مفهومه الكلي؛ ليتسنى رسم حدود ما يسمى بالتأويل التداولي، وبيان شروطه، وأركانه في المظان التداولية الحديث كمساحة للبحث.

جرى ترميم التأويل على أربعة أنماط هي: النمط الديني، والنمط الأدبي، والنمط غير الأدبي، ونمط التأويل التداولي المتعلق بالمحادثة؛ بغية إنكفاء المعاني وراء النصوص، والمكُون من حيثيات تتوقف على الملفوظات اللاحنة، وكذلك التراكيب الواضحة، والتعدد والاحتمال، والاستنتاج، والاستنباط، والسياق وارتباطه بالمعارف السابقة، وعلاقته بالمتلقي، وبعض المؤشرات الاجتماعية التي تساعد على إقرار الدلالة. وتلك المحددات كلها تثرى البحث الأُسني بتجليات ناقشها التداوليون بوضوح في أفعال الكلام غير المباشرة، والمعنى الضمني، والاقتضاء التداولي، والاستعارة، والاستلزام الحوارية، ومبدأ التعاون، والعناصر الإشارية، والإحالة المعجمية، والحجاج، والبنى التسويرية.

فخرج البحث بنتائج مهمة يقر الباحث بمدى جديتها ليكون له فضل السبق ببيان مفهومه الدال على أنه نشاط ذهني يمارسه المتلقي بعد الغوص في طبيعة البنى الصورية المتماشية مع مكنة المتكلم، وأنه يكون عبر آليات تداولية تنتمي الى علم اللغة نحو التراكيب، وعلم النفس في الإدراك، وعلم الاجتماع في مسألة البعد الاجتماعي وأثره في تسجيل دلالة النص، وكذلك المنطق في الاستدلال والاستنتاج. كل ذلك كان في مسارات تداولية تنتمي لجهود أوستين، وسيرل، وكرايس، وجون لاينز، وغمبرز، وسبرير وولسن، وجاك موشلار، وأن ريبول، وأحمد المتوكل، وغيرهم.



ديباجة البحث

للبحث فرضية أساسية تغطي على فرضيات داخلية فيه، تلك الفرضية الأساسية تتطلق من طرح سؤال مفاده كيف يتسنى للمخاطب التوصل إلى معنى المتكلم في النص عبر البنية اللسانية ضمن المضمار التداولي؟ فينتج ما يسمى بالتأويل التداولي الذي أهدف إلى رسم حدوده، ومدى علاقته، وانطلاقه من مفهوم التأويل الخاص بقراءات النص المتعددة، وأركانه، وشروطه التي ينطلق منها، ثم مواضع الافتراق والالتقاء بينهما.

في البدء كان عنوان البحث (التأويل التداولي في شرح الرضي الاسترابطي على الكافية) ولما شرعت في القراءة، والجمع اتضح أنّ الموضوع مازال مفهومه غير واضح، فقررت أن أكتب فيه وأخرج ما يتعلق به من بين سطور التداوليين في مظانهم، والذي شجع على ذلك إشاراتهم إليه، وتوقف فهم النص التداولي عليه، وعدم الإلمام به من لدن الدارسين .

تلك الفرضية، وتلك الأهداف من البحث أُلجأتنا إلى خطة واضحة تتكون من ثلاثة مباحث تدور في فلك الخطاب اللساني الحديث، وإذا دعت الحاجة رجعت إلى الخطاب اللساني العربي القديم. فكان المبحث الأول: التأويل التداولي بناء المفهوم والماهية. والثاني: التأويل التداولي التكويني والإرهاصات. والثالث: تجليات التأويل التداولي.

بما أنّ البحث في إحدى مقولات التداولية كان من المفترض التعرّيج على مفهومها ومما أبعده ذلك اتضاحه في الباحة العلمية في الدراسات العربية، وكثرة الترجمات أرغمتنا على الاكتفاء بتلخيص لها، فإذا أردت تلخيصه، فإنّها تكون البنية الصورية (اللغوية) التي تحمل القصد في سياق معين، فيحاول المتكلم إيصال مقاصده إلى المتلقي عبر البنى اللغوية مع مراعاة ظروف الاستعمال.

وفي هذه الحالة يرمى الحجر في ماء المتلقي، فيأخذ بعناق النص من خلال إشغال الذهن للتحري عن المعنى من جرّاء التفكير السليم الذي يوائم تلك البنى، وإبعاد المعاني غير الدقيقة، وهذه العملية هي التأويل التداولي الذي لا يتوافر على كل حيثيات التداولية، بل على بعض منها، فقد لا يوجد في الأفعال الإنجازية المباشرة. وسنراه في مقولاتها الأخرى.



المبحث الأول: التأويل التداولي بناء المفهوم والماهية

يعالج هذا المبحث ماهية التأويل التداولي من جهة مفهومه، وشروطه، والبغية منه، وقبل ذلك رغبت أن أقف على مفهوم التأويل ووظيفته؛ لئيسنى لي المقارنة بينهما. وقبل هذين المهمتين أود التركيز على العلاقة بين التداولية والتأويل. وهذا التحري يصطدم بإشكالية بدهية تتلخص بأن التداولية تقوم على الوضوح والإيجاز، وإيصال المعنى بأخصر الطرق، وأبسطها للمتلقي، وهذا ما عرف في المسار التداولي، إلا أن المفارقة تكمن في أن كثيراً من المعاني لا يمكن التماسها إلا بإشغال التأويل الذي يقوم على المعنى البعيد وهذا ما يؤسس لما يسمى (التأويل التداولي) الذي نبحث عن علاقته بالتداولية، التي تتضح من تعريفها على يد الجليلي دلاش: ((تخصص لساني يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية في صلب أحاديثهم، وخطاباتهم كما يعني من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات، والأحاديث))¹.

فضلاً عن ذلك تقوم التداولية على الاستنتاج بالدرجة الأولى و((إنَّ استنتاج المستمع هو فعل تأويل لكنه يعلم بمعنى أن المتكلم يقصد بعض التأثير المعين، وبأنَّ المتكلم يريد عمل فعل كلام، ويريد من المستمع أن يدرك ما هو فعل الكلام هذا))². وقد أكد هذه العلاقة الدكتور نبيل أيوب ((وكمستوى لساني أفقي تركز البراغماتية اهتمامها على مبادئ تحكم تأويل العلامات ليس استناداً إلى المعجم، والتركيب، والدلالة التعيينية، إنما على سياق القول وظروفه مستعينة في التفسير بما هو من غير جنس اللغة))³.

والأوضح من ذلك تتطرق التداولية في البحث الألسني من الأسئلة الآتية: مَنْ يتكلم وإلى مَنْ يتكلم؟ ماذا نقول حين نتكلم؟ كيف نتكلم بشيء، ونريد قول شيء آخر؟ والسؤال الأخير لا يمكن الإجابة عنه في الملفوظات المجازية، واللاحنة، والشاذة، والقصد المخفي إلا من خلال الاستعانة بألية التأويل عبر الاستدلال.

وكلمة التأويل كلمة لم تتسم بالثبات والوضوح في مفهومها على الرغم من طول المدة على ميلادها، ونشأتها، فيحتمل أنها تبدأ مع بدء التفكير العلمي، ومع انطلاق القرآن الكريم، فتدخلت علوم عدة في بيان معناها نحو: الفقه، واللغة، والتصوف، والفلسفة، والنحو، وتقافتت تلك العلوم فيما بينها.



ولا يعد هذا الواقع ضعفاً، بل قوة لتلك الكلمة. وبذا أصبح في المكتبة الغربية والعربية كم كبير من الكتب التي تناولتها بوصفها منظومة، لها أصول، وامتدادات، وتطبيقات، وحدود. وهنا لا أريد أن أقدم قراءة تاريخية وإنما البحث عن مفهوم كلي للتأويل ينطبق على قيم التواصل في النص أو القول؛ ليتحقق القصد المنطوي وراء العالم، والمجتمع الذي يقف عنده المتلقي؛ ليسبر أغوار النص بعدما ينفي الاحتمالات الواردة فيه ليحدث الفهم أو التأويل اللذين يرى غدامير زوال الفرق بينهما⁴، ويعد الفهم دعامة وأساس له⁵.

دلت الكلمة في اللغة على الرجوع، والجمع، والتفسير، والبيان، والسياسة، وتفسير الخُلم، وغيرها⁶. وقد كثرت تعريفاتها، واتفق القدماء والمحدثون على أنها ((حمل الكلام على غير معناه الموضوع له))⁷. وهذا الاتجاه في تعريف التأويل ينطلق من مخالفة الظاهر يقابله اتجاه ينطلق من مساواته مع التفسير يقول ابن تيمية ت728هـ: ((وأما التأويل في لفظ السلف فله معنيان: أحدهما: تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالفه، فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقارباً أو مترادفاً))⁸. وهذه الفكرة أشار إليها أحمد بن فارس ت395هـ لماً قارب بين التفسير والتأويل والمعنى⁹، وهناك نظر في هذا التساوق إذ ((إنَّ التأويل تفاعل معرفي بين بنية ذهنية، وبنية نصية، وبنية سياقية مؤطرة لهما، وبنية من النصوص الغائبة والعلوم المرجعية، ولذلك فإنه يحتوي التفسير باعتباره نظراً في الظواهر))¹⁰.

هذه الجدلية بين التفسير والتأويل قد تكون أزلية ولن تنتهي، بل لن نتخلص منها في التأويل التداولي، سنعود إليها بعد ترميم التأويل إلى أنماط: فمنه

- 1- النمط الديني في النصوص المقدسة.
- 2- الأدبي (النقدي)، ويضم تأويل النصوص الأدبية نحو: القصيدة أو غيرها. ويكون هنا على أنواع: التأويل السيميائي، والأسطوري، والاجتماعي، واللغوي، والنفسي، والتاريخي وغير ذلك.
- 3- التأويل غير الأدبي، نحو تأويل النصوص القانونية، والسياسية وغير ذلك.
- 4- التأويل التداولي الخاص بالمحادثة.



عودًا على تلك الجدلية يوازي مصطلح التأويل التداولي مصطلحُ التفسير التداولي، ولا نتخلص منه لولا وجود إشكالية وهي أنّ التفسير بالمفردة والتأويل في النص ((وإذا كان التفسير يتم في الكلمة المفردة ودلالاتها في السياق، فإنّ التأويل يتم في التركيب اللغوي وفي النص))¹¹. يعزز هذا أنّ آليات المفسر لغوية أي الارتكاز على الصوت، والصرف، والمعجم، والنحو، أما ((آليات المؤول توظف دون شك آليات المفسر في مرحلة أولى، لكنها تتجاوزها إلى آليات أخرى استنباطية أو استدلالية، ومعرفية موسوعية، وبلاغية تداولية))¹².

وصرح أوستين في كتابه بكلمة تأويل إلا أنّها مفترقة لكلمة (التداولي)، وتخريج ذلك لأنّ كتابه في النظرية التداولية. ومن الملاحظ أيضًا أنّه ناقش التأويل التداولي في مواضع متفرقة من كتابه وفي موضوعات تداولية مهمة نحو الاستنتاج، والاقتناء، والسياق وأثره في إقرار دلالة التأويل من جهة التطبيق وليس من جهة التنظير.

مرّ مصطلح التأويل التداولي بتسميات منها (إثراء الصيغة المنطقية للقول)، ويقصد بالصيغة المنطقية المعنى الحرفي في البناء اللغوي¹³. وفي نظر التداوليين أنّ الصيغة المنطقية المعتمدة على التأويل اللساني لا تكفي لتحديد الفهم والتواصل، وتشخيص الشكل القضي ((إذ ينبغي إثراؤه بواسطة عمليات تداولية للتوصل إلى تحديد تام لما قيل، وهذا ما أفضى بهما إلى التمييز بين الصيغة المنطقية للقول، وهو ما تتمكن منه في نهاية عملية التأويل الحاصلة بواسطة المنظومة اللسانية، والشكل القضي، وهو ما تتمكن منه في نهاية العملية التداولية الخاصة بإثراء الصيغة المنطقية (عندما تكمل العملية بالنجاح)، أما الصيغة المنطقية فنادرًا ما تقبل تقييمًا يتصل بصدقها أو كذبها خلافاً للشكل القضي))¹⁴.

ويطلق الدكتور محمد العبد مصطلحًا آخر (تداولية التأويل): ((صار للسانيات التداولية بعامّة وتداولية أفعال الكلام بخاصة دور مهم في منهجية التأويل وفلسفته العامة فيما يسمى بتداولية التأويل))¹⁵. ولم يكتب الاستقرار لهذين المصطلحين بسبب عدم تبيان مفهومهما وحدودهما، بل كانت مجرد إشارات عابرة.



وقد ظهر المصطلح لدى تداوليين عدة منهم فان دايك في كتابه النص والسياق¹⁶، ولدى جاك موشلار وزميلته في كتابهما القاموس الموسوعي التداولي وكتابهما التداولية اليوم¹⁷ وغيرهما.

ولا يبتعد مفهومه بصورة عامة عن مفهوم التأويل وتعد هذه من أهم نقاط الالتقاء، إذ يقوم الثاني على الممارسة الذهنية كما يرى غادامير؛ لذا قيل في تعريف الأول: ((يعتبر التأويل التداولي على نحو ما فاعلية ذهنية يعتمدها المتلقي من أجل فهم البنية الضمنية أو المسكوت عنها في خطاب التفسير التأويلي الذي يركز على مقصدية العلاقة المرجعية التقابلية في كتابة المراسلات والمفاهيم الثقافية التي يتناولها الأدباء وغيرهم من الناس))¹⁸.

في التعريف أعلاه ثمة نقاط محورية يقوم عليها التأويل التداولي، إذ يكون من المتلقي، ويكون في البحث عن المعنى المخفي الذي يمثل قصد الكاتب. وكل ذلك لا يكون إلا من خلال المعرفة المسبقة، والمعرفة بالقيم المنطقية والصورية للنص.

والأهم من ذلك كله الإلمام بالسياق، إذ ((إن معنى الوحدة الكلامية يعتمد بشكل جوهري على السياق))¹⁹. إذ يتوقف عليه فهم النص، وله الأثر البارز في إقرار المعنى، وإفرازه من المعاني المتعددة، فإذا قال المدير لموظفه: (الساعة التاسعة) مثلا هذا يتطلب منا معرفة بالظروف المحيطة بالملفوظ، فينبغي معرفة أنّ الموظف قد تأخر عن الدوام الرسمي، وحينها يُقر بأنها توبيخ. وقد يتبدل المعنى في النص نفسه بناء على تبدل السياق ((وعليه حينما يستخلص نقاد مختلفون تأويلات مختلفة من النص نفسه، فذلك غالبا لأنهم يتعرفون على أو يطبقون سياقات تواصلية مختلفة للنص))²⁰.

ولو طرح سؤال عن سبب اللجوء إلى هذا النوع من التأويل في عملية التواصل، سيكون الجواب لتعذر الفهم، وظهور اللبس والغموض في الجملة أو النص، بسبب مخالفة الظاهر، ولتعيين القصد الذي يريده الكاتب على وفق معطيات السياق، ولأنّ الفلسفة التداولية قامت على الإيماء، والرمز، والضمني، والتأديب؛ لذا يتعذر الفهم إلا عن طريق تأويل الملفوظ. ولتتضح الصورة نأخذ هذا المثال المشهور: (هل تستطيع أن تتاولني الملح)، فبمقدور المتكلم أن يناله بحسب ما يرى المتلقي، إذن الجملة ليس سؤالاً، وعليه أن يحسب بتأويلات أخر لقصد القائل، فدعت الحاجة إلى التأويل. ولم ينس التداوليون أن يلتفتوا إلى تعليل اللجوء إلى التأويل²¹.



وهناك مسألة مهمة وهي أنّ بعض الأحيان يتوصل المتلقي الى معاني لا يريدّها المتكلم وبالعكس، وهذا ما أشار إليه (جون لاينز) بقوله: ((وليس مؤكّداً وليس واضحاً في بعض الحالات طبعاً ما إذا كان المتكلم يريد السامع أن يتوصل إلى استنتاج معين أم لا، وهذا يفسح المجال أمام سوء الفهم والتحريف من ناحية والاستغلال الحاذق لفكرة السامع من الناحية الأخرى، على أنّ السامع لا يقوم فقط باستنتاجات يريد المتكلم أن يتوصل إليها ضمن ما يعتقده المرء أنّه النوع القياسي للموقف، بل إنّ الاستنتاجات ذاتها في وضع يجعل المتكلم نفسه يسهم في التوصل إليها إن طلب منه ذلك))²².

من الكلام السابق نفهم أنّ التأويل التداولي يتعلق بالمتلقي، وقد أكده التداوليون: ((إنّ إعادة الاعتبار للتأويل التداولي تجعل منه نشاطاً يقوم به المرسل إليه للتفاعل مع المرسل في التوصل))²³. ويرى صاحباً القاموس الموسوعي التداولي أنّه موكول إلى النص والظروف المصاحبة: ((إنّ التأويل الحاصل ليس إذن رهين القول فحسب وإنما هو حصيلة التوليف بين القول والفرضيات أي جملة من القضايا ذات قوة اعتقاد معينة تكوّن السياق))²⁴. ويضيفان إلى ذلك قدرة المخاطب على الاستدلال: ((وإنّ كان التأويل قائماً على الاستدلال، فإنّ التأويل هو أيضاً رهين قدرة المخاطب العرفانية على بناء سياق يكون موفياً بالمناسبة أي سياقاً يسمح بإنتاج منسجم مع مبدأ المناسبة))²⁵. وقد رجع بالمسألة جون ك-آدمز إلى المتكلم وقدرته في صنع استراتيجياته على قياس المتلقي: ((فإنّه الكاتب وليس القارئ من يصنع الاستراتيجيات التأويلية لمجتمع تأويلي))²⁶.

والظاهر أنّ الراجح في حسم هذا الأمر أنّه خاضع لسلطة المتلقي الذي يقوم بمسارات عدة في عملية تأويل الملفوظ يختصرها سبربر بأربع محطات ((1- التعرف على جملة لسانية داخل الملفوظ. 2- الاحتفاظ بمعنى واحد فقط، من بين المعاني التي تحملها الجملة في حالة التعدد الدلالي الراجع إلى غموض معجمي أو تركيبّي. 3- تعيين قيمة إحالية لكل عبارة من العبارات الإحالية الواردة في الجملة. 4- القيام بحساب للمعاني المسكوت عنها))²⁷.

وممّا يتعلق بالتأويل التداولي وطبيعته نقاط الالتقاء والافتراق مع التأويل العام -إن صح التعبير- فقد ذكرنا أنّه يلتقي معه بأنّه عملية فكرية، ويختلف عنه بأنّ ينحصر التأويل في فهم النص الديني المقدس نحو الإنجيل مثلاً الذي اعتنى بقرآته من الغرب غادامير، وغيره قراءة هرمنيوطيقية، والنص



القرآني الذي حوى سبع عشرة آية ذكرت فيها لفظة (التأويل). أما إذا وضعنا ضابطة للكلمة التأويل أو أضفناه إلى (التداولي)، فقد يتضح المراد والفرق؛ لأنّ التداولية تقوم على إيفهام المتلقي والتواصل معه عبر الاستعمال اللغوي بعيداً عن الاستعانة بالحصائل التاريخية، والأدبية، والفكرية، والعقدية كما هو الحال في الممارسة التأويلية الصّرفة. وفي الوقت نفسه لا يكون تفسيراً بالدرجة الأولى، بل يشبه ما يسميه براون ويول بـ(التأويل المحلي) الذي يعني استحضار السياق المحدد المعين على فهم النص وإبعاد التأويل غير المنسجم²⁸.

ولا يتم التأويل التداولي إلا بشروط يجب توافرها على المتلقي سميت بـ(كفايات المؤول) قسمها عبد السلام إسماعيلي علوي على ثلاث:

- 1- الكفاءة اللسانية: اطلّعه على علوم اللغة: الصوت، والصرف، والمعجم، والتركيب، ولا تكفي وحدها للإلمام بالمقاصد.
- 2- الكفاءة التداولية: أي المعارف خارج اللسانية التي تحيط بظرف الخطاب أو النص، وتقسّم على معارف موازية: أي تتعلق بواقع حال وملابسات التخاطب، ومعارف سابقة: متعلقة بواقع التجربة الإنسانية المشتركة.
- 3- الكفاءة الاستدلالية: يتم التوصل إلى المعنى من خلال الاستدلال، والاستنتاج مع الإفادة من الكفاءة اللسانية والتداولية²⁹.

واشترط إدريس سرحان ثلاث كفايات في المؤول أيضاً، وهي كفاية بلاغية وتداولية، وكفاية موسوعية، وكفاية منطقيّة³⁰. وتقوم الأخيرة على الاستدلال بالدرجة الأولى.

وفي هذا السياق اشترط (جون-ك آدمز) ثلاثة شروط أيضاً تتعلق بطبيعة النص بخاصة النص القصصي الذي اشتغل عليه في كتابه (التداولية والسرد)، فكان الشرط الأول يتعلق بالملاءمة بين المتكلم والمؤول، والثاني بالكفاية اللغوية، والثالث بالكفاية الأدبية: ((يجب أن يكون تأويل القارئ لمنطوق المتكلم متطابقاً مع العلاقة بين المتكلم والمستمع، ويجب أن يفترض القارئ أنّ المستمع يؤول المتكلم مما يعني علمياً أنّ القارئ مجبر على تطبيق معرفته الخاصة بالتداولية على المستمع (أي



كفاية القارئ اللغوية) بعد تكييف تلك المعرفة للمتغيرات القصصية والتاريخية (أي كفاية القارئ الأدبية))³¹.

وقد اشترط جاك موشلار وزميلته شروطاً في التأويلي التداولي توصلنا الى نتائج مقبولة، ومن دونها لا يتم التأويل تتضح بقوله: ((أولاً: يتعين عليها أن تكون وظيفية وتمثيلية. ثانياً: يتعين عليها أن توضح عمليات التأويل التي تنص عليها وذلك من خلال ثلاث مسائل مختلفة:

أ- ماهي قواعد الاستدلال المستعملة.

ب- ماهي المقاييس التي استندت إليها في اختيار المقدمات (معلومات معروفة).

ج- ما هو المقياس الذي نستند إليه لنقرر أن تأويلاً ما مقبول وأنه ينبغي إيقاف عملية الاستدلال؟ ثالثاً: يتعين عليها أن تذكر لنا كيف نحصل على المعلومات الجديدة (أي ينبغي أن تعالج العلاقات بين الإدراك والتمثلات الرمزية). رابعاً: يتعين عليها أن تذكر كيف تم تمثيل المعلومة وما هي العمليات التي يمكن أن نجريها عليها))³².

ووضع فان دايك شروطاً، يتسنى لنا اقتطاعها من كلامه، تلك الشروط المنطلقة من البنى المنطقية، والسياق وهو يلتقي مع أصحاب النظريات السابقة، مع الافتراق بالتسمية، فقد سمّاها (مجموعة المعرفة)، فيقول: ((ومن خلال مجموعة المعرفة التي ينبغي أن تتحقق ثلاث فئات مندرجة تحت هذه المجموعة.

- 1- معرفة العالم الذي تقول في العبارة.
- 2- معرفة المقامات المتنوعة للسياق.
- 3- معرفة اللغة المستعملة أعني قواعدها في الاستعمالات الممكنة. وكذلك معرفة أنساق أخرى لضروب مواضع الفعل المشترك الإنجاز. اذ بدون هذه المعرفة لا يجوز أن تعامل العبارة معاملة لفظية، وإن لا يجوز إنتاجها وتأويلها))³³.



لوحظ أنه يركز على التنوع السياقي في تنوع المعنى، وهذا ما لم يتنبه به سابقوه الذين التقى معهم بربطه بين التأويل والفعل الكلامي نحو أوستين.

ولكي لا يتسم مفهوم التأويل التداولي بالتضليل والنقص ينبغي ذكر وظيفته، فقد وقفت على ثلاث وظائف متداخلة. تدور كلها في فلك المعنى بحسب ما رصدها صاحبها القاموس الموسوعي، فقالا: ((وتتمثل المهمات التي يجب على التأويل التداولي أن يضطلع بها للحصول على الشكل القضوي للقول انطلاقاً من صورته المنطقية في جملة ما في رفع اللبس، وتعيين المراجع (الخاصة بكل إحالة)، وتدقيق معنى بعض العبارات بالنسبة إلى بعض الألفاظ المبهمة))³⁴. وهذه المهام الثلاثة تخلق قيمة تواصلية أشار إليها عبد السلام إسماعيلي: ((أما عن تقييم التأويل التداولي فقد أشرنا إلى أنه يجب أن يقوم لأجل الفهم، وذلك يتحقق بإدراك المقصود، وهذا ما يجعل التأويل ذا قيمة تواصلية))³⁵.



المبحث الثاني: التأويل التداولي للإرهاصات والتكوين

يعد الخطاب اللساني التداولي الحديث بيئة حاضنة للبعد التأويلي في زاوية إنكفاء المعاني وراء النصوص، وقد جاءت حيثيات هذا التأويل متناثرة في كتبهم، وهذا من أهم الأسباب التي جعلت مهمة هذا المبحث رصد تلك المتعلقات والإشارات لدى التداوليين المحدثين مع الأخذ بالحسبان عدم اكتمال دائرة التأويل لدى أحدهم، وإنما يكون الأمر تكاملياً لدى الجميع مما ينتج ما يسمى بمرحلة (التكوين). في الوقت نفسه سأشير باختصار إلى الإرهاصات الأولى لمَعْلَمِ التأويل التداولي لدى العرب القدماء التي كان من المفترض تسجيل جهودهم قبل مرحلة التكوين الغربي، إلا أنّ اتضاح الحدود والمقولات لدى المحدثين يميل بك نحو تقديمهم على العرب القدماء.

وإذا أردنا السؤال عن جينالوجيا التأويل التداولي، تكون الإجابة بأنه أمر تخميني، وهذا ما أرساه فان دايك بعد أن أفرد له عنواناً أخذ يعرّف به من خلال التطبيق، وتقديم الأمثلة له بقوله: ((فعندما أشاهد شخصاً يحرك قلمًا على طرف من ورقة ما بحيث إنّ الوجه الأبيض لهذه الورقة يكون في جزء منه قد أختفي بخطوط سوداء، فمن الجائز أن أقول إنّ هذا الشخص يكتب أو هو كاتب وأنه موقّع وثيقة ما، وأنه في حال تقدير شراء منزل ما، وأنه بذلك جاعل امرأته في حال من السعادة، وهكذا دواليك، وإذن فكل حال من إنجاز فعل بسيط يمكن أن يؤدي الى ضروب متنوعة وأحياناً منفصلة من التخمين والتأويل لنشاط غير منقطع))³⁶.

يستفاد من النص أنّ التأويل التداولي تخميني وهذه بدهية جدًّا في نظر الهرمنيوطيقيين، مثلما تعطف عليها البدهية الأخرى أنّه متعدد الاحتمالات، وربطه فان دايك بالأفعال اللغوية وغير اللغوية.

ووضّح فان دايك خلأً لسابقه أهميته؛ إذ يسهم في تجزير الفعل الكلامي للعلاقة القوية بينهما وكون الفعل الإنجازي عملية ذهنية ((وهذا يدل على أنّ ضروب الأفعال من حيث هي كذلك لا يمكن



أن تلاحظ وأن تعرف وتوصف. ووسيلتنا في أن نتوصل إليها يكون عن طريق تأويل أحوال تتجيز الفعل))³⁷.

ومرحلة التكوين لها مقولات سنقف عليها تباعاً. أولى هذه المقولات إنّه يقع في الملفوظات اللاحنة ((فإن قيل كيف يرى التداوليون الغربيون الى المستقيم الكذب؟ قيل: يذهب موشرل وربول إلى أنّه عندما ينتج المتكلم ملفوظاً كاذباً، فإنّه يتلفظ بجملة لها على العموم قوة إنجازية إثباتية، ومضمون قضوي يعتقد المتكلم خطأه، وهو عندما يعتقد خطأ فلأنّه قادر على تأويله دلاليّاً، يعني أنّه قادر على تحديد شروط الصدق لهذه الجملة. وهكذا فالتحديد الكامل لشروط الصدق يمر دفعة واحدة بسيرورات لسانية، وتداولية لتأويل الملفوظ))³⁸.

وقد أشار جون لا نكشوا أوستين في محاضراته الى اللبس، وذهب فيها إلى أنّه يبدأ التأويل التداولي عند عدم توخي القصد من النظم، ومثاله فعل الأمر (اذهب)، وطرح ذلك على شكل أسئلة ((غير أنّه ربما كان من غير المتقين³⁹ أننا حينما نتلفظ بالعبارة المخصوصة المجردة من القرائن والدالة على الاشتراك، والمفيدة باستعمالها عم الفعل وشموله كصيغة الأمر (اذهب)، فلا ندري ما إذا كان المتكلم يأمرنا (أو إنّه يقصد توجيه الأمر لنا) بالذهاب أو إنّه ينصحننا أو يتوسل إلينا على وجه الاستعطف أم غير ذلك من مقتضيات صيغة الأمر))⁴⁰.

وقد أخذ أوستين يستعين بأمثلة أُخر ((وكذلك الحال وبالمثل مع العبارة (يوجد ثور في الحقل)، فيجوز أن يقصد بها التحذير وغيره؛ لأنّه يصح أن يكون قد قصد بها وصف منظر رائع، وصورة مبهجة))⁴¹.

وقد ألمح أنّ سبب فقدان القرائن هو الذي يحدد المعنى الإنشائي أو لا : ((وكذلك العبارة (سأكون هناك)، فقد تدل على الوعد، وقد لا تدل عليه. ونجد هنا أمام أعيننا أول عبارات إنشائية في مبتدئها متميزة عند الإنشاءات الصريحة. إلا أنّه قد يقع أحياناً ألا يوجد شيء من قرائن الأحوال والملابسات أي ألا يوجد ما يمكن بفضلّه أن نقرر ما إذا كان نطقنا بالعبارة دالاً على الإنشاء أم لا))⁴².



ولم يفت هذا الأمر فإن دايك فقد جعله بحثاً عن قصد المتكلم بعد إعادة تركيب الملفوظ بقوله: ((ويستنتج من ذلك أننا نعيد تركيب وبناء قصد مفترض، وغاية مرادة، وأسباب أخرى ممكنة لدى الفاعل))⁴³.

وقد يتوفر التأويل التداولي على التراكيب الواضحة من جهة المعاني المعجمية في المعنى الضمني؛ إذ يشترط بن عيسى ازايبط ((أن يكون منطوق العرض أو منطوق القول معانيه المعجمية واضحة ومفهومة، أو يحتملها حتى تتم عملية التأويل أو الكشف عن المعنى المراد))⁴⁴.

ومن مقولاته إنّه يتعلق بالتعدد والاحتمال، وقد أشار أوستين في موضع لاحق من كتابه إلى التعدد والاحتمال في دلالات صيغة الأمر، وأثر السياق في إقرار دلالتها: ((ومن أرجح معاني الأمر كونه يجعل من التلفظ بالصيغة دلالة على الوجوب، أو الإباحة، أو التهديد، أو الحض، أو التعارض على وجه من الإضراب، وهكذا عندما أقول: (اغلق الباب)، فأبّه يفهم من السياق معاني متعددة))⁴⁵.

وقد اعتمدت نظرية المناسبة لسبربر وولسن على ذلك التعدد في المعاني وسمّاه دكتور عبد السلام عشير بالفرضيات، وقد يتجاوز الأمر الفرضية الواحدة في التأويل التداولي إلى فرضيات عدة، إذ تعد فكرة الفرضيات لدى صاحبي النظرية من أهم الأبعاد التأويلية التداولية، فإذا قلنا: (سيحدث تعديل في النمو) تتضح مجموعة فرضيات منها:

- سيرتفع الاستثمار.

- إصلاح إداري.

- ارتفاع دخل الأفراد.

وغير ذلك من تأويلات المتلقي⁴⁶.

والأهم من ذلك كله أنه يتعلق بالاستنتاج، ففي بعض أمثله أوماً أوستين إلى التأويل التداولي في قضية الاستنتاج: ((الاستنتاج من قضية (جميع الناس يعتبرهم الخجل) نستنتج: بعض الناس خجلون،



ولا يجوز أن نقول: جميع الناس خجلون، ولا واحد منهم خجل))⁴⁷. فلولا التأويل لم نستطع إقرار المعنى عبر الاستنتاج.

صرح بعض التداوليين بأثره مباشرة اذا كان أوستين يستعمل الإيماء والإشارة، فيعد من أهم المعطيات التي تسهم في التأويل ويتم عن طريق نظام استنباطي تكون مقدماته مكونة من جهة من الصورة المنطقية للقول، ومن جهة ثانية من السياق.

وقد التقت فرانسوز ارمينكو مع النص السابق في اعتماد الاستنباط على البنى اللسانية والسياق، لما جعلته من قضايا التداولية وتأويلاتها في سياق الحديث عن القضايا الفلسفية في المضمار التداولي، منها الذاتية، والغيرية، والكوجيتو الديكارتية، وتاريخ العلوم، والمنطق، و((الاستنباط المتعالي للمقولات عند كانط، ويتعلق الأمر بتحصيل القيمة الموضوعية للأنماط الأساسية في تركيب الفكر، إذ إنَّ الاستعمال الموضوعي تنتظمه مبادئ. من هنا تقود وجهة النظر التداولية إلى الأخذ بعين الاعتبار المظهر اللغوي المحض لهذا الاستنباط، وكذلك المظهر التداولي للوجهة التفاعلية لما يعد كقضايا كبرى في العالم))⁴⁸.

وقد ناقش أوستين الملابس التي تؤيد التأويل والتي تخفيه أحياناً، وتجعل النص غامضاً، وناقشها تحت مقولة السياق، وبعنوان (ملابس وأقوال التلغظ بالعبارة) قائلاً: ((إنَّ النطق بالعبارة هو أهم معين لنا على معرفة الغرض منها... وكذلك وبالمثل فإنَّ العبارتين (ساموت يوماً ما)، وإني (أوصي لك بساعتي هذه) إذا صدرتا من مخاطب سليم البنية، قويتها، فإنَّ السياق يعمل على أن يجعل فهمنا لها مختلفاً.

وإلى حد ما فإنَّ هذه الوسائط والموارد المُعينة على فهم الكلام كثيرة وغنية بالدلالات، حتى إنَّها لتكاد تجرنا من تلقاء ذاتها إلى الالتباس، وسوء التأويل، وعدم التمييز وبخاصة فإنَّه يحدث أن نقلها، ونستعيرها لأغراض أخرى، فنحرف بها عن أصل وضعها، كأن نستعملها مثلاً في باب الرمز، والإيحاء وغيرها من طريق اعتبار الدلالة، إلا أنَّ الإنشاء الصريح يجعل الالتباس، والغموض غير واردين، ويبقى حصول الإنجاز على هيأته وحالته ثابتاً نسبياً))⁴⁹.



وعن السياق، وقيمته، وهويته، فإنه يرتبط بالمعارف السابقة، وبتصورات البنى المنطقية في نظر صاحبي كتاب التداولية اليوم، ((ويتكون السياق في الآن نفسه من المعارف الموسوعية التي يتوصل إليها من خلال مفاهيم الصيغة المنطقية، ومن المعطيات التي يمكن إدراكها مباشرة، والمستقاة من المقام أو المحيط المادي، ومن المعطيات المستقاة من تأويل الأقوال السابقة))⁵⁰.

وقد تجلّت هذه العلاقة الحميمة بين التأويل والسياق في نظر فان دايك ولم يفته أن يذكرها، فقد أفرد لها بابًا خاصًا في كتابه النص والسياق، وأسهب في ذكر الروابط بينهما وما بوسعي إلا أن اكتفي بقوله المنطلق من ضروب اللغة والسياق: ((إذ [أن] أنواعًا كثيرة من الأفعال، كضروب خطاب اللغة، تحمل على الأوضاع والاتفاقات، ويمكن أن يكون تجيز بعض أحوال إيقاع الفعل مرتبطًا أوضح الارتباط بما يطابقها من سلوكات، فعندما نشاهد رجلًا يرفع كأس نبيذ إلى فمه في بعض المواقف، فنحن نستنتج بأنه في حال شرب، وهو شارب للنبيذ))⁵¹.

وقد اتضحت حدود السياق وأثرها في التأويل التداولي لدى غمبرز إذ يعد مؤشرًا مهمًا لا يتسنى التأويل إلا من خلاله، وكان تسلسله المؤشر الثالث في نظريته التأويلية بعد المؤشر الأول: المحادثة، والمؤشر الثاني: اثوغرافيا التواصل أي علاقة المجتمع باللسانيات التي تتضح فيما بعد في العلاقة بين البعد المجتمعي والتأويل. والمؤشر الثالث هو مؤشر الوضع السياقي ((وأقصد بالوضع السياقي استعمال المتكلمين/ المخاطبين علامات لفظية وغير لفظية تربط بين ما يقال في ظرف مكاني وزماني معين وبين معرفتهم بالعالم))⁵².

وقد اختلف مفهوم السياق هنا عن التداوليين؛ إذ دخلت فيه القرائن اللفظية وغير اللفظية، نحو: التنعيم، والإيقاع، والمجاز، وبعض التراكيب الصوتية، والمعجمية، وبعض الملفوظات الطوقسية؛ ليفيد منها المؤول الذي ركز عليه غمبرز في عملية الاستدلال؛ إذ عنده ((التأويل في وضعية كل ملفوظ يتعلق دائمًا بالاستدلال))⁵³.

وتتمد مساحة التكوين التأويلي الى علاقة التأويل بالمتلقي التي نوقشت في المبحث السابق، وتعد نظرة جون سيرل نظرة تكاملية لتكوين التأويل التداولي، إذ أوكله إلى المستمع، وتفسيراته وهو يختلف



بهذه عن أستاذه أوستين ((في أنّ الأول يؤكد على مقاصد المتكلم بينما يؤكد الثاني على تفسير المستمع أو المخاطب))⁵⁴.

وقد ذهب باحثان آخزان هما ماري آن وجورج إليا الى أنّ الأمر مشاطرة بين المتكلم والمستمع بقولهما: ((يمكننا القول إنّ المتكلم يقدم من خلال ملفوظه تعبيراً تأويلياً لواحدة من أفكاره، وأنّ المستمع يبني على أساس هذا الملفوظ فرضية تأويلية تخص القصد الإعلامي للمتكلم))⁵⁵.

ولهذا التأويل وضع المنظرون استراتيجيات أجملها سيرل، وجعلها مشتركة بين الفرد أو الجماعة وعددها ثلاث ((بداية ينبغي أن يكون ثمة استراتيجيات مشتركة على أساسها يعرف السامع أنّ القول لا يؤخذ بمعناه الحرفي. أما الاستراتيجية الأكثر تداولاً إنّ لم تكن الوحيدة، فتقوم على أساس أنّ حدث التلفظ يظل ناقصاً نقصاً ظاهراً، إنّ أخذناه بشكل حرفي.

في المقام الثاني يجب أن يكون ثمة مبادئ مشتركة تجمع اللفظ ص كأن تتعلق بمعناه وبشروط صحته أو دلالاته الصريحة إنّ كانت له دلالة صريحة مع مجموعة القيم الممكنة...ثالثاً يجب أن يكون ثمة استراتيجيات مشتركة تسمح للمتكلم والسامع أن ينطلقا من معرفتهما باللفظ))⁵⁶.

ولا يكون ذلك التأويل إلا عبر مراحل عدّ أسم سبرير وولسن أكثر ارتباطاً بها؛ والسبب في ذلك؛ لأنّهما اعتمدا على نظرية فودور القالبية؛ التي تبنى فيها تصوراً تراتبياً لاشتغال الدماغ عبر ثلاث مراحل، وتعد المرحلة الثالثة مرحلة تأويل بامتياز، فقد ((يعالج القول في البداية بواسطة محوّلات وتعطيه شكلاً تجعله في متناول المسارات الدماغية، ثم تعالجه المنظومة اللغوية المختصة التي تطابق عادة المجالات الصوتية، والتركيب، والدلالة وهي متتالية مرتبة من المفاهيم، وتوفر لنا هذه المنظومة اللغوية الصورة المنطقية للقول. وتؤدي الصورة المنطقية للقول فيما بعد دور الدخّل لمسار التأويل التداولي))⁵⁷.

وقد وضّح التداوليون تلك الخطوات بصورة أجلي حينما قسّموها على ثلاث مراحل وسّموا الأولى المحولة: التي تقوم على الإدراك الحسي للصوت، والصورة. والثانية النظام الطرفي: الذي يقوم



بمعالجة الترجمة التي تقوم بها المحولة على أساس البنى المنطقية للنص. والثالثة النظام المركزي: وهو ما يكون فيه التأويل التداولي بناء على ما يقدم له في الخطوتين السابقتين⁵⁸.

وبناء على تكوينات التأويل التداولي السابقة يميز سبربر وولسن بين نوعين من الاستعمال يسمى الأول الوصفي المتأتي من البنى المنطقية، والثاني الاستعمال التأويلي عن طريق استراتيجية التأويل، ويتأسس الثاني على الأول شريطة المشابهة بينهما ف((كل تمثيل له صورة قضوية وبخاصة كل ملفوظ، يمكن استغلاله للتمثيل بطريقتين. يمكن أن يمثل وضعا بموجب كون صورته القضوية صحيحة بالنسبة لهذا الوضع، وفي هذه الحالة نقول إنَّ التمثيل وصف، أو يستعمل وصفا. أو أنَّ التمثيل يمكن أن يمثل تمثيلاً آخر له صورة هو الآخر صورة قضوية-فكرة مثلاً- بموجب تشابه بين الصورتين القضويتين، في هذه الحالة نقول إنَّ التمثيل الأول تأويل للثاني، أو أنه يستعمل تأويلياً))⁵⁹.

وقد يكلل ذلك الاستعمال التأويلي بالنجاح إذا وعى المخاطب بعض الافتراضات المسبقة، التي ربط فان دايك بينها وبينه، وجعله سهل المنال لو أحاط المتلقي ببعض عوالم المتكلم، فقال: ((وكل تأويل لأحوال إيقاع الفعل ينبغي أن يكون أكثر سهولة إذا لزم أن يحصل الملاحظ على معلومات مسبقة حول مقاصد الفاعل وأغراضه أو/وإذا حاول أن يعرف شيئاً عن الإيرادات الأساسية، وضروب التفضيل للفاعل كما هو الحال الحاصل بين أقرب الأصدقاء أو بين المرء وزوجه. وبالعكس قد يكون من الصعب أن نؤول الأفعال في ثقافات يوجد فيها جزء من المواصفات والاتفاقات مجهولاً لنا))⁶⁰.

ولقد أضفى جون ج. غمبرز على التأويل التداولي إطاراً آخر كأنه جديد، قد أخذ بالحسبان ضمناً في ما سبق، وما كان منه إلا أن يبرزه بوضوح، ويجعله مؤشراً مهماً من أصل ثلاثة مؤشرات. الأول جعل المقاربة التأويلية في المحادثة، وقد يكون هذا عند من سبقه. والثاني: هو المؤشر السياقي كما ذكر سابقاً. والثالث هو المائز لنظريته التأويلية: الاعتماد على المؤشرات الاجتماعية في إقرار التأويل التداولي؛ وذلك لأنه انطلق في فلسفته من اثنوغرافيا التواصل، وأسّس لانفتاح اللسانيات على الأبعاد المجتمعية ضمن إطار اجتماعي موحد أو بيئة اجتماعية موحدة؛ ليحدث التداول بينها، فيقول: ((لقد بدأنا نتساءل عن إمكانية عزل مجموعات لسانية محددة بوصفها أنظمة اجتماعية مدمجة بشكل



وظيفي وتنقسم معايير التقويم ذاتها (...) لا يوجد تطابق بين النظام النحوي والشعور اللساني من جهة، والفضاء الاجتماعي- التاريخي والسياسي من جهة أخرى))⁶¹.

ويعطي غمبرز في كتابه اللسانيات الاجتماعية التفاعلية مثالاً يبين فيه الأثر الاجتماعي في تحليل النص وتأويله: طالب أسود نطقَ بجملة حينما دعاه الأستاذُ لقضاء أمر كلفه به الطالبُ، يتضح من خلالها أثر البعد الاجتماعي في تأويل النص. لمّا دعا الأستاذُ الطالبَ الى مكتبه، نظر الطالبُ الأسود الى زمرة الطلبة السود وقال لهم جملة ترجمتها: سأخذها لي واسطة، وسمعتها أناس من طبقات مختلفة منهم الطلبة البيض، فأولوها بعدم الفهم، وتم الرفض من لدن المؤسسة، والمدرس، وأراحت الطلبة السود؛ لأنّها تنفعهم⁶².

وإذا أردتُ البحث عن الحس التأويلي التداولي لدى العرب، وهي ما سميتها بمرحلة الإرهاسات التأويلية، ينصرف الذهن بسرعة الى الحقيقة المترشحة التي ترى سبق العرب بالإشارة الى نظرية أفعال الكلام في الأغراض المجازية، والكنائية، وهذا يرشح أيضاً إشارتهم الى التأويل التداولي عند البحث عن الأغراض المجازية للأساليب الإنشائية.

وفي استجلاء تلك الأغراض لم يصرح بعضهم بكلمة تأويل، بينما وردت عند عبد القاهر الجرجاني في مبحث الكناية بقوله: ((فليس من لفظ الشعر عرفت أنّ ابن هرمة أراد بقوله:

ولا أبتاع إلا قرينة الأجل

التمدح بأنّه مضياف. ولكنك عرفته بالنظر اللطيف، وبأن علمت أنّه لا معنى للتمدح بظاهر ما يدل عليه اللفظ من قرب أجل ما يشتره، فطلبت له تأويلاً))⁶³.

ويكاد يكون الميدان البلاغي هو الأوفر خصوبة لمفهوم التأويل التداولي؛ إذ اشترطوا لوجوده امتناع إرادة المعنى الأصلي لبعض الأساليب يقول السكاكي ت626هـ في سياق الحديث عن الأغراض المجازية في أبواب التمني، والاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء: ((فبقول متى امتنع إجراء هذه الأبواب على الأصل، تولد منها ما ناسب المقام/ كما إذا قلت لمن همك همه: ليتك تحدثني، امتنع إجراء التمني))⁶⁴. فضلاً عن شريطة أداء المعنى الأصلي تجد في النص اشتراط مناسبة المقام



وقد تجدها لدى القزويني أيضًا ت739هـ: ((ثم هذه الألفاظ كثيرًا ما تستعمل في معان غير الاستفهام بحسب ما يناسب المقام))⁶⁵.

وصور التأويلات غزيرة في التراث العربي منها: الاستفهام، والأمر، والكناية، والتعريض، والاستعارة، والتورية، وغير ذلك من الفنون البلاغية، ولا يهمني هنا سوى ذكر مثال واحد يتضح فيه البعد التأويلي، فلتنكح الاستعارة يقول عبد القاهر في المفيدة منها: ((ومثاله قولنا: رأيت أسدًا- وأنت تعني رجلًا شجاعًا، وبحرًا- تريد رجلًا جوادًا، وبدرًا وشمسًا- تريد إنسانًا مضئ الوجه متهللاً...ومعلوم أنك أدت بهذه الاستعارة ما لولا لم يحصل لك وهو المبالغة في وصف المقصود بالشجاعة وإيقاعك منه في نفس السامع صورة الأسد في بطشه وإقدامه وشدته، وسائر المعاني المركوزة في طبيعته مما يعود الى الجرأة))⁶⁶.

يتضح أنّ استجلاء المعنى كان عبر منفذ التأويل على أساس المشابهة بين المعنيين الحرفي، والاستعمالي، وهذا ما يلتقي به الجرجاني مع سبربر وولسن كما سبق. لا أريد أكثر من هذا من أجل البرهنة على امتلاك العرب لاستراتيجية التأويل التداولي في الدرس القديم، كما يمتلكون جهودًا في الدرس الحديث منها كتاب، ومنها بحث، ومنها فصل من كتاب، منها مقال ضمن فصل وهكذا، تجدها عيالًا على فُوت الدراسات الغربية، وبعضها تطبيقية، وبعضها تفصيلي لطبيعة التأويل التداولي في النظريات التداولية، وتختلف عن دراستي كثيرًا.

لا أريد أن أطيل في عرض تكوين التأويل التداولي سوى التركيز على الآليات التي يقوم عليها، وهي آليات تندمج بعلم النفس لا سيّما في مرحلة الإدراك، وأخر تندمج في علم اللسان أقصد البنى المنطقية للقول، وثالثة بالعلم الموسوعي لاسيما في السياق، واختياراته الملائمة للقول لحظة التأويل، ومن تلك الآليات يتعلق بمسافات تحليل النص تحليلًا تداوليًا في فك التضمينات، وتطبيق مبدأ التعاون في أقل تقدير. كل تلك الخطوات تكون على وفق الاستنتاج، وحل الترميز اللساني، والموقفي؛ لتتجّب ما يُسمى التأويل التداولي، وتحقيق التواصل الإنساني، وإزالة اللبس الدلالي والتداولي. وتلحظ أنّ النظرية المعرفية لدى سبربر وولسن نظرية تستعين بالجانب الفكري حينما تضيفي التأويل هوية على التداولية، وهذا ما تنبه به صاحب كتاب النظريات اللسانية الكبرى بقولهما: ((إنّ أهمية الذرائعيات



المعرفية ينبغي أن تقدر بشكل مختلف، فهي بكل تأكيد تكمن في توصيف الذرائعيات كنظرية لتأويل معاني الملفوظات، وهو ما يميز هذا المجال عن اللسانيات))⁶⁷.

المبحث الثالث: تجليات التأويل التداولي

بعدها استجلاء مفهوم التأويل التداولي ومدى أبعاده التكوينية في الخطاب اللساني التداولي في عدد من النظريات نحو نظرية أوستين، وسيرل، وكرايس، وسبرير وولسن، وغمبرز، وفرانسوز أرمينكو، وجاك موشلار إذ زُموا لنا بعض المقولات المتناثرة في كتبهم، ولكي تتم الإحاطة به يجدر البحث عن تجلياته، وصوره في تلك النظريات، فكان في بعض منها، ولم يتوافر على بعض آخر. ففي تداولية اللغة الشكلية والطبيعية لفرانسوز أرمينكو لا تجد تأويلاً. على العكس من ذلك تجده في نظرية أفعال الكلام لأوستين وسيرل، ومبادئ التعاون لكرايس، ونظرية الملاءمة لسبرير وولسن، ونظريات الحجاج لديكرو وغيرها، والمعنى الضمني في تداولية الدرجة الثالثة لهانسون، ومن تم النظرية أعني كرايس وغير ذلك.

تعد نظرية أفعال الكلام قائمة على مرتكزات مهمة منها ((تنطلق النظرة الكلاسيكية لأفعال الكلام في الاعتقاد التالي: إنَّ الوحدة الدنيا للتواصل الإنساني ليست الجملة ولا أي تعبير آخر، بل هي استكمال (إنجاز) بعض أنماط الأفعال))⁶⁸. ومن المرتكزات الأخر هي التأويل، إذ استكناه الفعل الإنجازي يكون من جراء التأويل، فإذا قلنا : (ستستعيد الكتاب) تردُّ أفعال مختلفة ((ويعبّر عن نفس القضية ستستعيد الكتاب من خلال إنجاز ثلاثة أفعال إنجازية مختلفة هي: التماس، وتنبؤ، وسؤال))⁶⁹.

وبناء على هذا الأثر المميز ربط فان دايك بين نظريته التداولية وأفعال الكلام⁷⁰، بل وصل الأمر به أن يساوي بين تنجيز الفعل الكلامي والتأويل التداولي بقوله: ((وعملية تحويل الخطاب الى أفعال منجزة يمكن أيضاً أن يسمى تأويلاً تداولياً للعبارات))⁷¹.

وكما هو معلوم لنظرية أفعال الكلام حيثيات عدة منها أركان الكلام، ومنها أصنافه، ومنها أقسامه الى المباشر وغير المباشر، فيعد التأويل التداولي عمليات ذهنية لرصد القوة الإنجازية في المعنى



غير المباشر اعتمادًا على طاقات المستمع، ومكنته اللسانية، والاستدلالية، والسياقية وقد نُوّهتُ بهذا الشيء فرانسوز ارمينكو: ((ويكمل الافتراض الجديد الذي يقدمه سيرل سنة 1975 السابق إذ يبلغ المتكلم المستمع في أفعال اللغة غير المباشرة وبما فيه الكفاية، بأن ما يقوله فعلاً، يعتمد على خلفية إخبار متبادل ومتقاسم، وإخبار لساني وغير لساني، وعلى قدرة استدلال عقلي للمستمع، فالجهاز النظري المطلوب لتفسير الجزء غير المباشر لأفعال اللغة غير المباشرة يقوم على النظرية العامة لأفعال اللغة، وعلى المبادئ العامة للتعاون العرفي كما قعد كرايس لذلك، وعلى خلفية إخبار متقاسمة بين المتكلم والسامع))⁷².

سأستعين بالمثال الآتي لتتضح الصورة، مرجئاً التفصيل، والإطالة: ((يضعنا سورل أمام تمييز جديد داخل الفعل اللغوي نفسه، وهو الفعل اللغوي المباشر المدلول عليه حرفياً، والفعل اللغوي غير المباشر المدلول عليه سياقياً أو المستفاد من المقام ومثل ذلك:

أ- نلعب هذا الصباح كرة القدم.

ب- سأنجز تمارين الرياضيات.

فالجملّة الأخيرة ب تتجز فعليّن لغويين اثنين الأول إخباري، ويتبدى في كون المتكلم أراد أن ينجز تمارين الرياضيات. أما الثاني فغير مباشر يتبدى في رفض أمر المخاطب لعبة كرة القدم))⁷³.

فلولا التأويل لما استطاع المتلقي إدراك معنى المعنى من الجملة ب، كما يستطيع المتلقي تأويل الاستعارة التي تعد من أهم مقولات تداولية سيرل، والذي يرى منها ضرورة توافر المعنى الحرفي عليها ليقوده إلى معنى المتكلم الاستعاري ((فالدلالة الحرفية لمفوض ما ينبغي أن تكون ظاهرة لأنها هي المنطلق، وهي التي تساعدنا على فهم كل الاستعمالات غير الحرفية، وهي التي تجعل منها تبعاً لذلك استعمالات قابلة للإدراك))⁷⁴.

والتأويل التداولي لدى سيرل في الاستعارة عبارة عن تأويلين الأول يكون في المعنى الحرفي وهو تفسير تداولي. والثاني في المعنى غير الحرفي بعدما يقارن بينهما على الأساس الرابط بينهما ((ثم ينطلق بداية من مبادئ تأويل المنطوق الحرفي بالبحث في السمات الضرورية للمقارنة بين المنطوق



الحرفي، والمنطوق الاستعاري من خلال المقارنة بين بعض الجمل التي يصح أن تقف عند حدود المنطوقات الحرفية التي لا تتوفر لها قرينة مانعة من إرادة المعنى الحرفي ذاتها، أي بمعزل عن سياقها))⁷⁵.

وتعد العلاقة تلازمية بين التأويل والاستعارة، أي عدم الافتراق بينهما، وعليه يتوقف معناها في كثير من الأحيان إذا بُدع المعنى الحقيقي لجملة (غرفة زيد زريبة خنازير)، فهنا يشتغل التأويل لتحديد الدلالة المرادة من جهة الأوساخ بعيداً عن المعنى الحقيقي، وبحسب السياق.

ويتوافر التأويل التداولي على الاقتضاء الذي يعرّف بقول أحدهم: ((بإمكاننا بكل بساطة وصف الاقتضاء بأنه المضمون الذي تبلغه الجملة بكيفية غير صريحة، وهكذا فإنَّ القائل إذا قال (كفَّ زيد عن ضرب زوجته) فإنَّه قال صراحة [أن] زيِّداً لا يضرب زوجته الآن. وهذا هو المحتوى المقرر أو الإخبار، كما أنه أبلغ بكيفية غير صريحة أن زيِّداً ضرب زوجته فيما مضى وهذا هو المحتوى المقتضى أو الاقتضاء))⁷⁶.

ويعد المعنى المقتضى لحظة تأويلية تداولية لإزالة الإبهام ((ونفهم بسهولة بأنَّ الاقتضاء يعطي فرصة للإبهام دون تحمل مسؤولية مقصدية عن المحتوى، وكمية هذا المحتوى القضوي))⁷⁷.

ويعد أوستين أول من أشار من التداوليين إلى أثر التأويل في إجلاء المعنى المقتضى في محاضراته، فيقول: ((ضروب الاقتضاء: إنَّ حُكْمنا (بأنَّ جميع أبناء جون صلح الرؤوس) يقتضي أن يكون ولد لجون بعض الأطفال))⁷⁸.

ومن التداوليين الذين توافر على مقولاتهم التأويل التداولي غرايس من دون أن يصرح بلفظ تأويل، وإنما يفهم ويقر في الذهن أنه يعتمد آلية لفهم إحدى المعاني التي يشار إليها في النص، وتوزع ذلك على عدد من إسهاماته التداولية، ومنه في تقسيماته للمعنى إلى طبيعي وغير طبيعي. والمعنى الطبيعي يقوم على المعنى الحرفي ((أما المعنى غير الطبيعي، فيتجسد في الأمثلة الآتية: هذه الرنات الثلاث في جرس الحافلة تعني أنَّ الحافلة ممتلئة. أن يقول زيد لعمرو: إنَّ غرفتك زريبة خنازير... في حين أنَّ قول زيد لعمرو: غرفتك زريبة خنازير، مفاده أنَّ غرفة عمرو وسخة))⁷⁹.



وقد يتم تبليغ المعنى ضمنياً وهذا ما أكده هانسون في تداولية الدرجة الثالثة وسبربر وولسن، إذ يميز سبربر وولسن بين المعنى النصي والمعنى بالصفة الضمنية. وهذا يتبين بمقول الطفل ((لا أشعر بالنعاس، حيث نجد تنصيماً أولاً هو الشكل القضوي للقول في اللحظة (ز) وفي المكان (م) (لا أشعر أنا زيد بالنعاس) ونجد تنصيماً ثانياً هو: اعتقد (أنني لا أشعر بالنعاس)، فإنّ الطفل يقول ضمناً (وهذا ما يبلغه قوله أيضاً) أنّه لا يرغب في تنظيف أسنانه فوراً))⁸⁰.

يلتمس المعنى الضمني في الجمل أو النصوص عن طريق التأويل كما في المثال أعلاه وفي (الجو حار) ونحن في غرفة مغلقة النوافذ، والجميع يعلم ذلك ليبادر المخاطب بفهم الأمر من الجملة عن طريق التأويل مع الاستعانة بالسياق الذي أقره التداوليون بلا استثناء، ولا سيما جون لاينز وقد ناقش في إحدى مساحات كتابه (اللغة والمعنى والسياق) المعنى الضمني، وألحّ على أن يستدل عليه من خلال التأويل بألية الاستدلال، وسمّى عنوان بابيه (الاستدلال والتضمين)، وأشار الى أثر التأويل بقوله: ((حيث يمكننا أن نعني ضمناً، بل إننا نعني ضمناً عادة شيئاً ما بواسطة وحداتنا الكلامية يختلف عما نقوله فعلاً، فمثلاً لو طلب مني أن أعطي رأبي في شخص ما، فربما سأقول: إنّه يقاسمك كسرة خبزة. ومن الواضح أنني لم أقل إن هذا الشخص شقوق وكريم، إلا أنّه يفهم ضمناً وبشكل معقول إنّي قصدت هذا))⁸¹.

يتضح أنّ الفهم كان عن طريق التأويل في نظر جون لاينز، التأويل الذي وضع شروطه. يتمثل الشرط الأول بعدم كفاية المعنى الحرفي في سياق الملفوظ، فضلاً عن القيود السياقية المتمثلة بمعتقدات المشاركين وافتراضاتهم وأثرها في إحكام ذلك التأويل وتحقيق الاتصال، وآخر الشروط إدراك المخاطب للملاءمة السياقية للمجاز⁸².

ومن تجلياته أن يكون التأويل التداولي آليّة لفهم المعنى المستلزم في نظرية كرايس (الاستلزام الحواري)، ((ذلك أنّ غرايس 1979 لاحظ بأنّ جمل اللغات الطبيعية يمكن أن تدل في بعض السياقات على معانٍ أخرى خفية غير المعنى القضوي، للنظر في السياق التالي:

لا تته عن خُلُقٍ وتأتي مثله عازٌ عليك إذا فعلتَ عظيمٌ



فالتلفظ بهذه الجملة يتضمن ثلاثة معان:

- المعنى الحرفي الدعوة إلى عدم القبول بأفعال أو سلوكيات نحن نرفضها.
- القوة الإنجازية (النهي).
- المعنى الاستلزامي أي المعنى الذي يستفاد من السياق هو التوبيخ⁸³.

وحاول جون لاينز توظيف التأويل على مبدأ التعاون المشهور وأشار إليه معبراً عنه بـ(التفسير) في اللغة المجازية، ((كيف تنطبق إذن مبادئ كرايس الأساسية في التعامل التعاوني على عملية التفسير المجازي؟ الجواب الشائع عن هذا السؤال هو أنّ هذه المبادئ لا ترشد المخاطب في بحثه عن تفسير مجازي معين ديون غيره. إنّما تدفع البحث نفسه إلى الأمام، فعندما يسمع المخاطب (جون نمر) أو يقرأها فإنّه ينبغي عليه أن يعلل قائلاً ما يلي: لا يمكن للمتحدث، الكاتب أن يقصد هذا حرفياً، على أنّه ليست لدي أسباب تدعوني للاعتقاد أنّه غير متعاون⁸⁴). ثم يطرح أسئلة يفهم منها اللجوء الى التأويل في نظر المتلقي ((ولهذا لا بد أنّه يريد أن يخبرني عن شيء معقول على ما يبدو بالنسبة لكلينا (في ضوء معتقداتنا وافترضااتنا عن العالم أو ما إلى ذلك) كما يجب عليه أن يظن (إذا كان متعارفاً) إنّ بإمكانني أن أجد لنفسني طريقة لفهم المعنى اللاحرفي، استناداً إلى المعنى الحرفي على ما يبدو... لا بد أن أفكر هل بإمكانني أن أفسر الجملة مجازاً⁸⁵).

وقد تنبه بهذه الفكرة هشام عبد الله الخليفة عند مخالفة مبدأ التعاون وأوكل الأمر إلى المخاطب، مما يجعلك تحكم بأنّها عملية تأويلية بامتياز: (((ومع ذلك فهو في هذه الحالات يعتمد على مقدرة المخاطب على أن يتوسع في تفسير الكلام المنطوق عن طريق الاستنتاج المباشر المبني على افتراض أنّ المتكلم يطيع القواعد⁸⁶)).

والعناصر الإشارية هي الأخرى يتجلى فيها التأويل التداولي بوضوح بسبب حدوث اللبس، والتعمية، والغموض، نحو التأشير الشخصي⁸⁷، فلو قال قائل: نحن، يأخذ المتلقي بإشغال التأويل على من تتطبق هذه (نحن). وبطبيعة الحال ((تفتقر العناصر الإشارية إلى الاستقلال الإحالي بما



أنها لا تستطيع بمفردها تعيين مرجعها، وهو كذلك شأن أسماء الإشارة التي تخلو من الاستقلال الإحالي؛ لأنها خالية من الإحالة الاحتمالية أي ليس لها دلالة معجمية⁸⁸.

وكان اللبس التداولي في الإحالة المعجمية لدى الدكتور أحمد المتوكل على أنماط فيها، في الإحالة على العام، والخاص، والمعين، والمطلق.

عن العامة، والخاصة يقول: ((نقول عن عبارة ما إنَّها محيلة إحالة عامة حين تدل على ذوات متعددة أو طبقة من الذوات كما هو الشأن بالنسبة للعبارة (المسلم) في الجملة مثلاً: المسلم أخو المسلم.

أما العبارة المحيلة إحالة خاصة فهي كل عبارة ترد دالة على ذات واحدة. مثال ذلك العبارة (المسلم) في الجملة التي تحيل لا على طبقة من الذوات، بل على عنصر واحد من هذه الطبقة: قابلت جارنا المسلم⁸⁹.

ويقول عن الإحالة المطلقة والمعينة: ((وتكون العبارة محيلة إحالة مطلقة حين تدل على ذات أو مجموعة من الذوات دون تعيين كما هو شأن العبارة (مصري) في الجملة حبذا لو تزوجت هند مصرياً.

وترد العبارة محيلة إحالة تعيين حين تدل على ذات معينة يعرفها المتكلم ويمكن للمخاطب أن يتعرف عليها من أمثلة ذلك العبارة مصرياً في الجملة التالية: تحقق حلم هند فتزوجت مصرياً⁹⁰.

وانطلاقاً من الرؤية التي تجعل الحجاج بعداً تداولياً مناقش العلاقة بينه وبين التأويل التداولي؛ فتعد الممارسة الحجاجية الطبقة الغنية بالتأويل، ولولاها لما تمَّ التبليغ، والإنتاج في القول، وتشخيص الحجة بخاصة إذا كانت متمتعة بالرمزية ((لذلك فالعبارة في الحجاج إذا اقتضت على ظاهرها جاءت عادية أو عارضة في القول، بحيث لا يعيرها المستمع أدنى اهتمام، أما إذا حملت معها إشارات رمزية، فإنَّها بكل تأكيد ستحرك آليات الفهم والتأويل لدى المخاطب وتدفعه نحو اعتقاد ما⁹¹.



وقد قام التأويل التداولي على الاستدلال في المقام الأول، وعُدَّ هذا الاستدلال البيئة الأمثل لدراسة الحجاج في نظر أرسطو ومن هنا تتضح العلاقة بينهما⁹². بل جعل التأويل خصيصة حجاجية وهذا يفسر لجوء الباحث علي الشبعان الى تسمية كتابه (الحجاج والحقيقة وآفاق التأويل).

فلو قال قائل: على الدواعش أن ينسحبوا من مدينة آمرلي، هنا يشتغل التأويل بناء على الافتراضات المسبقة والمعلومات السياقية التي قدمت حجة بالغة وهي قوة الجيش والحشد الشعبي التي عززت هذه المدينة بحضورها وتسليحها، فلا يتم تأشير هذه الحجة الا عبر الاستدلال والتأويل.

وقد ارتكزت نظرية المساءلة لميشال مايير على المسافة التأويلية في فك شفرة السؤال المجازية ورصد الحجة لاسيما وأن المتكلم لا يبحث عن جواب لسؤاله وإنما لإشغال ذهن المتلقي. فلو قلنا: (محمد أسد) يلتبس وجهه المشابهة عن طريق منفذ التأويل⁹³.

وهناك إضافة أخرى من لدن ديكرولما يرى أن التأويل يكون في بعض البنى اللسانية لاسيما الروابط التسويرية، فضلاً عن أنه قسم التأويل على سلبي وإيجابي. وسيتضح الأمران في النص الآتي: ((من ذلك مثلاً (لم، وبعض) في الملفوظين: لم يقرأ زيد كل كتب الجاحظ، وقرأ عمرو بعض كتب الجاحظ.

فالملفوظان يخبراننا بأمر متطابق (فزيد وعمرو كلاهما قرأ بعض كتب الجاحظ ولم يقرأها كلها) لكن الملفوظ الأول يؤدي بنا إلى تأويل سلبي مثل قولنا: إذن فهو غير قادر على كتابة مقال عن آثار الجاحظ في حين يؤدي بنا الملفوظ الثاني إلى تأويل إيجابي، مثل قولنا: فهو أهلٌ لأن يكتب مقالاً في المسألة))⁹⁴.

ولو فتشنا في بعض تفرعات نظرية شايم بيرلمان والبريخت تيتكاه، سنجد للتأويل الأثر البارز في إقرار حجبة بعض منها، ففي حجة التماثل محور تأويلي لما تقوم على طرفين أحدهما حقيقي والآخر مجازي⁹⁵، فلو قلنا: (الرجل رجل) يأخذ العناق التأويلي أثره في فهم الحجة والمقصد التي جاءت من



أجله، ويكمن التأويل في الركن المجازي من الملفوظ، فرجل الثانية يؤولها المتلقي ليقف بها حجة لتغيير قناعة أي مواصفات الرجل وهي الغيرة والشجاعة وهكذا بحسب المقام.

ختام البحث:

لا يكون ختام البحث إلا الاعتراف بجهود التداوليين المؤسسين في إسداء مقولات التأويل التداولي، وتوافرها على كتبهم عن طريق الإشارات إليها، ومنهم جون لانكشو أوستين، وجون سيرل، وكرايس، وغيرهم من اللاحقين نحو: جاك موشلار، وفرانسوز أرمينكو، وغمبرز، وغيرهم.

في الوقت نفسه تعد جهودهم تكاملية في صيرورة التأويل ومفهومه، فقد نَظَر إليه أوستين نظرة تطبيقية من دون الالتفات إلى التنظير له، أو حتى ذكر المصطلح، إلى أن تطور الأمر لدى سيرل بوضع استراتيجيات له، ووصل الى ظهوره في كتبهم نحو فان دايك، وجون ك آدمز، وسبرير وولسن وغيرهم.

بعد نضج مفهومه ونظرتهم إليه تجده يرتبط بميادين علمية عدة نحو: علم النفس في مسألة إدراك الملفوظ، ثم علم اللسانيات في تفسيره، والعلم الموسوعي في قضايا السياق المحيطة به التي أشار إليها أغلبهم.

ولا بد من الإشارة إلى تواجده في الفكر اللساني العربي القديم تحديداً في الأبواب البلاغية المتمثلة بالأغراض المجازية لدلالات الطلب، نحو الأمر، والنهي، والنداء، والتعجب، مع مراعاة ظروف المقام وعدم إرادة المعنى الأصلي كما اشترطوا، والنقوا به مع الفكر التداولي الحديث، فضلاً عن الالتفات الى اختلاف مفهوم هذا التأويل عن ذلك التأويل العام ولا يعدم الالتقاء بينهما.

ولا يكون هذا التأويل إلا بشروط وضعها التداوليون في المؤول تتعلق بكفايته اللسانية، والتداولية، والموسوعية. ومع هذه الشروط ثمة طرائق يسلكها المؤول بوصفها تكويناً له ذكرت



في المبحث الثاني وهي: توخي قصد المتكلم، وإزالة اللبس، والإدراك، والاستنتاج، والتعدد بالدلالة، ووعي بالافتراضات المسبقة، وبعض الأبعاد الاجتماعية كما يرى غمبرز؛ كل ذلك ليفك المؤول شفرات النص التداولي بحثاً عن معنى المتكلم في بعض المقولات التداولية، نحو: أفعال الكلام، والاستعارة، والاقتضاء، ومبدأ التعاون، والاستلزام التخاطبي، والمعنى الضمني، والحجاج.



المصادر

- اتجاهات التأويل النقدي من المكتوب الى المكتوب، تأليف الدكتور محمد عزلم، منشورات وزارة الثقافة سوريا- دمشق، 2008م.
- أسرار البلاغة، تأليف عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: أحمد مصطفى المراغي، مطبعة الاستقامة بالقاهرة.
- الأسس الابدستيمولوجية والتداولية في كتاب سيبويه، تأليف الدكتور إدريس مقبول، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، 2007م.
- الإيضاح في علوم البلاغة في المعاني والبيان والبديع، تأليف الخطيب القزويني ت739هـ، ط1، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 2003م- 1424هـ.
- البلاغة والحجاج من خلال نظرية المساءلة لميشال ميار، تأليف محمد علي القارصي، بحث ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو الى اليوم، إشراف حمادي صمود، منشورات جامعة الآداب والفنون والعلوم الانسانية- تونس.
- بين تداوليات سورل وتفكيكية دريدا، تأليف عبد الله بريمي، بحث منشور ضمن كتاب التداوليات علم استعمال اللغة، إعداد الدكتور حافظ اسماعيلي علوي، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد- الاردن، 1432هـ- 2011م.
- التأويل الدلالي- التداولي للملفوظات وانواع الكفايات المطلوبة في المؤول، تأليف ادريس سرحان، بحث منشور ضمن كتاب التداوليات علم استعمال اللغة، اعداد الدكتور حافظ اسماعيلي علوي، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد- الاردن، 1432هـ- 2011م.
- تأويل النص عند الصوفية فصوص الحِكم لابن عربي أنموذجاً، علي كاظم جواد سميمس، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة- كلية الآداب، 1428هـ- 2007م.
- التأويلية العربية نحو نموذج تساندي في فهم النصوص والخطابات، تأليف محمد يازي، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر- الجزائر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت - لبنان، 1431هـ- 2010م.
- تحليل الخطاب، تأليف ج. ب براون، و ج يول، ترجمة وتعليق: الدكتور محمد لطفي الزليطي والدكتور منير التريكي، د. ط، دار المطابع، الرياض- السعودية، 1418هـ - 1997م.
- تداوليات التأويل، تأليف عبد السلام اسماعيلي علوي، بحث منشور ضمن كتاب التداوليات علم استعمال اللغة، اعداد الدكتور حافظ اسماعيلي علوي، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد- الاردن، 1432هـ- 2011م.
- التداولية، تأليف جورج يول، ترجمة الدكتور قصي العنّابي، ط1، دار الأمان، الرباط المغرب العربي، والدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت- لبنان، 1431هـ - 2010م.
- التداولية اليوم علم جديد في التواصل، آن روبلان، جاك موشلار، ط1، ترجمة: الدكتور سيف الدين دغفوس، الدكتور محمد الشيباني، منشورات المنظمة العربية للترجمة، بيروت- لبنان، 2003م.
- التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، تأليف الدكتور مسعود صحراوي، ط1، دار الطليعة، بيروت - لبنان، 2005م.



- التداولية من أوستين الى غوفمان، تأليف فيليب بلانشيه، ترجمة: صابر الحباشة، وعبد الرزاق الجماعي، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، 2012م.
- التداولية والبلاغة العربية (باديس الهومل)، بحث في مجلة المخبر العدد:7، 2011م.
- التداولية والسرد، تأليف جون - ك آدمز، ترجمة: الدكتور خالد سهر، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد - العراق، 2009م.
- تفسير القرآن الكريم، تأليف صدر المتألهين الشيرازي، ط2، تحقيق: الشيخ محمد جعفر شمس الدين، الناشر: دار التعارف للمطبوعات، بيروت - لبنان، 1419هـ - 1998م، وتحقيق: محمد خواجوي، الناشر: بيدار، قم - إيران، 1379هـ.ش.
- التفسير الكبير، تأليف ابن تيمية ت 728هـ.
- الحجاج أطره ومنطقاته وتقنياته من خلال مصنف في الحجاج الخطابة الجديدة لبرلمان وتيتيكاه (عبد الله صولة) بحث ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو الى اليوم، إشراف حمادي صمود، منشورات جامعة الآداب والفنون والعلوم الانسانية- تونس.
- الحجاج عند أرسطو (هشام الريفي)، بحث ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو الى اليوم، إشراف حمادي صمود، منشورات جامعة الآداب والفنون والعلوم الانسانية- تونس.
- الحجاج واللغة (شكري المبخوت) بحث ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو الى اليوم، إشراف حمادي صمود، منشورات جامعة الآداب والفنون والعلوم الانسانية- تونس.
- خطاب التفسير التأويلي ملجأ القصيدة المرجعيات التقابلية (حامد حسن الياسري)، مقال منشور في جريدة الزمان على الموقع الالكتروني www.azzaman.com
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، تأليف أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ت471هـ، ط3، تحقيق: أبو فهر محمود محمد شاكر، شركة القدس للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 1413هـ- 1992م.
- الصحابي، تأليف أبي الحسين بن فارس بن زكريا، ت: 395هـ، (د.ط)، تحقيق: السيد أحمد صقر، الناشر: مكتبة ومطبعة دار إحياء التراث للكتب العربية، القاهرة- مصر، 1977م.
- عندما نتواصل نغير مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، تأليف الدكتور عبد السلام عشير، د.ط، افريقيا الشرق، المغرب، 2006م.
- فلسفة التأويل الأصول المبادئ الأهداف، تأليف هانس يورغ غدامير، ترجمة: محمد شوقي الزين، ط2، منشورات الاختلاف، الجزائر- الجزائر، المركز الثقافي العربي المغربي، 2006م - 1427هـ.
- القاموس الموسوعي التداولي، تأليف جاك موشلار - أن ريبول، د.ط، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين، بإشراف عز الدين المجذوب، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، 2010م.
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، تأليف الدكتور أحمد المتوكل، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر - الجزائر، منشورات ضفاف، بيروت- لبنان، 1434هـ- 2013م.



المؤتمر العلمي الدولي الثامن

كلية التربية / جامعة واسط

- لسانيات الخطاب مباحث في التأسيس والإجراء، تأليف الدكتور نعمان بوقرة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 2012م.
- لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، تأليف محمد خطابي، ط، المركز الثقافي العربي، بيروت- لبنان، 1991م.
- اللغة والمعنى والسياق، تأليف جون لاينز، ط1، ترجمة: الدكتور عباس صادق الوهاب، الناشر: دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد - العراق، 1987م.
- المصباح في المعاني والبيان والبدیع، تأليف بدر الدين بن مالك الشهير بابن الناظم، تحقيق: د. حسنى عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، د.ت.
- مفتاح العلوم، تأليف أبي يعقوب يوسف ابن ابي بكر محمد بن علي السكاكي ت 626هـ، ط2، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1407هـ- 1987م.
- مفردات ألفاظ القرآن، تأليف الراغب الاصفهاني ت502هـ، ط2، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، مركز طليعة النور، قم - إيران.
- المقاربة التداولية، تأليف فرانسواز ارمينكو، ترجمة الدكتور سعيد علوش، د.ط، مركز الإنماء القومي، 1986م.
- المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجاً، تأليف ليلي كادة، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة الحاج خضر - باتنة.
- من تداوليات المعنى المضمر، تأليف بن عيسى أزابيط، بحث ضمن كتاب اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق، جامعة المولى اسماعيل بكلية الآداب والعلوم الانسانية مكناس، 1992م.
- النص والخطاب والاتصال، الدكتور محمد العبد، ط1، 1426هـ- 2005م، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة- مصر .
- النصّ والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تأليف فان دايك، د.ط، ترجمة: عبد القادر قينيني، أفريقيا الشرق، بيروت- لبنان، 2000م.
- نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام، تأليف جون لانكشو أوستين، ترجمة: عبد القادر قينيني ط2، افريقيا الشرق، المغرب 2008م.
- النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية (ماري آن بانو و جورج إلياس رفاتي): 389. ترجمة محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت- لبنان، 2012م.
- نظرية الفعل الكلامي بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي، تأليف هشام أ. عبد الله الخليفة، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، 2007م
- النقد النصي وتحليل الخطاب نظريات ومقاربات، تأليف د. نبيل أيوب، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، 2011م.



كلية التربية / جامعة واسط

المؤتمر العلمي الدولي الثامن

- هرمنيوطيقا القرآن مقدمة تأسيسية، تأليف عبد العالي العبدوني، د.ط، دار المعارف الحكيمة، بيروت- لبنان، 2007م.



الهوامش

- ¹ التداولية والبلاغة العربية (باديس الهويل)، بحث في مجلة المخبر العدد:7، 2011م: 158.
- ² التداولية والسرد: 70.
- ³ النقد النصي وتحليل الخطاب نظريات ومقاربات: 239.
- ⁴ ينظر: هرمنيوطيقا القرآن (عبد العالي العبدوني): 24.
- ⁵ ينظر: فلسفة التأويل الأصول المبادئ الأهداف (غادامير): 61.
- ⁶ ينظر: مفردات ألفاظ القرآن (الراغب الأصفهاني): 99، أول، و: تأويل النص عند الصوفية فصوص الحكيم لابن عربي أنموذجا (علي سميسم): 22-23.
- ⁷ تفسير القرآن الكريم (صدر المتألهين): 5 / 150. ويقارن: اتجاهات التأويل النقدي من المكتوب الى المكبوت (د. محمد عزام): 23.
- ⁸ التفسير الكبير: 2 / 108.
- ⁹ ينظر: الصاحبي: 312.
- ¹⁰ التؤولية العربية نحو نموذج تساندي في فهم النصوص والخطابات (محمد بازي): 23.
- ¹¹ اتجاهات التأويل النقدي من المكتوب الى المكبوت: 24.
- ¹² التأويل الدلالي - التداولي للملفوظات وانواع الكفايات المطلوبة في المؤول: 132.
- ¹³ ينظر: التداولية اليوم علم جديد في التواصل (جاك موشلار و آن ريبول): 96، 100.
- ¹⁴ التداولية اليوم علم جديد في التواصل: 99-100.
- ¹⁵ النص والخطاب والاتصال: 284.
- ¹⁶ ينظر: النص والسياق استقصاء الخطاب في البحث الدلالي والتداولي: 257. القاموس الموسوعي التداولي: 129.
- ¹⁷ ينظر: التداولية اليوم علم جديد في التواصل: 102.
- ¹⁸ خطاب التفسير التأويلي ملجأ القصدية المرجعيات التقابلية (حامد حسن الياسري)، مقال منشور في جريدة الزمان على الموقع الإلكتروني www.azzaman.com
- ¹⁹ اللغة والمعنى والسياق: 215.
- ²⁰ التداولية والسرد: 66.
- ²¹ ينظر: تداوليات التأويل (عبد السلام اسماعيلي علوي): 214.
- ²² اللغة والمعنى والسياق: 228-229.
- ²³ تداوليات التأويل: 231.
- ²⁴ القاموس الموسوعي التداولي: 101.
- ²⁵ القاموس الموسوعي التداولي: 100-101.
- ²⁶ التداولية والسرد: 83.



- 27 التأويل الدلالي - التداولي للملفوظات وأنواع الكفايات المطلوبة في المؤول (إدريس سرحان): 142.
- 28 ينظر: تحليل الخطاب (براون ويول): 58. و: لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب (خطابي): 56-57.
- 29 ينظر: تداوليات التأويل: 216-220.
- 30 ينظر: التأويل الدلالي - التداولي للملفوظات وأنواع الكفايات المطلوبة في المؤول: 160.
- 31 التداولية والسرد: 69-70.
- 32 التداولية اليوم علم جديد في التواصل: 66.
- 33 النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي: 261-262.
- 34 القاموس الموسوعي التداولي: 129.
- 35 تداوليات التأويل: 231.
- 36 النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي: 246-247.
- 37 النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي: 246.
- 38 الاسس الابدستيمولوجية والتداولية في كتاب سيبويه (دكتور إدريس مقبول): 286.
- 39 يقصد المتيقن على ما اظن.
- 40 نظرية أفعال الكلام العامة: 47.
- 41 نظرية أفعال الكلام العامة: 47.
- 42 نظرية أفعال الكلام العامة: 47-48.
- 43 النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي: 247.
- 44 من تداوليات المعنى المضمرة: بحث ضمن كتاب اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق: 59.
- 45 نظرية أفعال الكلام العامة: 98-99.
- 46 ينظر: عندما نتواصل نغير مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج: 107-108.
- 47 نظرية أفعال الكلام العامة: 65.
- 48 المقاربة التداولية 10.
- 49 نظرية أفعال الكلام العامة: 102.
- 50 التداولية اليوم علم جديد في التواصل: 77، وللاستزادة عن السياق والتداولية وتأويلها، ينظر: عندما نتواصل نغير مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج: 35-37.
- 51 النص والسياق استقصاء الخطاب في البحث الدلالي والتداولي: 247.
- 52 التداولية من أوستين الى غوفمان: 80.
- 53 التداولية من أوستين الى غوفمان: 80.
- 54 نظرية الفعل الكلامي بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي (هشام الخليفة): 107.
- 55 النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن الى الذرائعية: 390.
- 56 التداولية من أوستين الى غوفمان: 75-76.



- 57 القاموس الموسوعي التداولي: 124.
- 58 ينظر: المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجاً: 64. وقد اختلف بعض الدارسين في تسميته لتلك المراحل فسميت الأولى بـ(اللواقظ)، والثانية بـ(الأنظمة الدخل)، والثالثة تقريباً مشابهة إلا أنها بصيغة الجمع (الأنظمة المركزية). ينظر: التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لنظرية الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي(مسعود صحراوي): 37-38.
- 59 النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن الى الذرائعية: 389.
- 60 النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي: 247.
- 61 التداولية من أوستين الى غوفمان: 76.
- 62 ينظر: التداولية من أوستين الى غوفمان: 77-78.
- 63 دلائل الإعجاز في علم المعاني: 431.
- 64 مفتاح العلوم: 304.
- 65 الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع: 112. وقد كرر العبارة نفسها ابن مالك، ينظر: المصباح في المعاني والبيان والبديع: 85.
- 66 أسرار البلاغة: 38.
- 67 النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن الى الذرائعية: 391.
- 68 المقاربة التداولية: 60.
- 69 المقاربة التداولية: 61.
- 70 ينظر: لسانيات النص مباحث في التأسيس والإجراء (د. نعمان بوقرة): 106.
- 71 النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي: 257.
- 72 المقاربة التداولية: 72.
- 73 بين تداولية سورل وتفكيكية دريدا (عبد الله بريمي) ضمن كتاب التداوليات علم استعمال اللغة: 267.
- 74 بين تداولية سورل وتفكيكية دريدا: 267.
- 75 بين تداولية سورل وتفكيكية دريدا: 268.
- 76 التداولية اليوم علم جديد في التواصل: 47.
- 77 المقاربة التداولية: 52.
- 78 نظرية أفعال الكلام العامة: 66.
- 79 المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية ظاهرة الاستلزام الحواري أنموذجاً: 100-101. وينظر: التداولية اليوم علم جديد في التواصل: 53. يسمي هشام الخليفة هذين القسمين من المعنى بأسماء مختلفة وهي (معنى الجملة، ومعنى المتكلم) ويعطيهم التعريف نفسه. ينظر: نظرية الفعل الكلامي بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي: 158-159.
- 80 التداولية اليوم علم جديد في التواصل: 102.



- 81 اللغة والمعنى والسياق: 228.
- 82 ينظر: اللغة والمعنى والسياق: 238-239.
- 83 بين تداولية سورل وتفكيكية دريدا: 266.
- 84 اللغة والمعنى والسياق: 238.
- 85 اللغة والمعنى والسياق: 238.
- 86 نظرية الفعل الكلامي بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي: 162.
- 87 ينظر: التداولية (جورج يول): 31.
- 88 القاموس الموسوعي التداولي: 110.
- 89 قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: 131.
- 90 قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: 132.
- 91 عندما نتواصل نغير: 131.
- 92 ينظر: الحجاج عند أرسطو (هشام الريفى)، بحث ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو الى اليوم: 99.
- 93 ينظر: البلاغة والحجاج من خلال نظرية المساءلة لميشال ميار (محمد علي القارصي)، ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج: 396-395.
- 94 التداولية من أوستين إلى غوفمان: 166. وينظر: الحجاج واللغة (شكري المبخوت) ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج: 379.
- 95 الحجاج أطره ومنطقاته وتقنياته من خلال مصنف في الحجاج الخطابة الجديدة لبرلمان وتيتيكاه (عبد الله صولة) ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج: 327.